



الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

رؤية حزبية



التوجه نحو مجتمع المعرفة

سبتمبر ٢٠٠٣

المحتويات

التوجه نحو مجتمع المعرفة

أولاً: أهمية الموضوع للحزب ١

ثانياً: نظرة إلى العالم والوضع الراهن ٢

ثالثاً: نقاط القوة والتحديات ٢

رابعاً: سياسة الحزب الوطني في التوجه نحو
مجتمع المعرفة ٥

خامساً: استشراف المستقبل ١٦

التوجه نحو مجتمع المعرفة

المعرفة هي عماد التنمية وهي بوابة العبور إلى مستويات التقدم التي ننشدها جميعاً. فالمعرفة تنعكس على تطور الاقتصاد والسياسة والمجتمع بأسره وعلى كافة جوانب النشاط الإنساني. ولقد لعبت المعرفة على مر العصور دوراً حاسماً في صعود الأمم وهبوطها وصياغة توجهات الحاضر والمستقبل. وتستند الحضارة إلى المعرفة وتطبيقاتها في مناحي الحياة المختلفة.

أولاً: أهمية الموضوع للحزب

يبرز الدور الهام للمعرفة على نحو أكثر وضوحاً وأعظم تأثيراً الآن عن ذي قبل، حيث تسارعت المعارف في الآونة الأخيرة بمعدل يفوق نظيره خلال قرون متتالية. وانعكس ذلك على أداء الدول التي استطاعت أن تلاحق هذا التطور المعرفي المتعاقب. وأوجد ذلك فجوة معرفية وتكنولوجية ورقمية بين الدول التي استوعبت المعرفة واستخدمتها وأنتجتها، والدول التي لم تستطع مواكبة هذا التطور السريع. وأواكبته بشكل محدود. ويزيد من خطورة هذا الموقف الاتجاه العالمي نحو الانفتاح بين المجتمعات المختلفة، والتكتلات الاقتصادية الجديدة ودخول العالم في اتفاقات ثنائية ومشتركة مما يشكل مجالاً للمنافسة على المستوى العالمي في القطاعات المختلفة. ولا بد للدول التي أخذت من المعرفة بقدر محدود أن تسعى لتحقيق تقدم في التوجه نحو مجتمع المعرفة، وأن تعبر "الفجوة الرقمية" وأن تنمي مراكزها التكنولوجية حتى تستطيع تحقيق المنافسة المتوازنة والمتكافئة بينها وبين الدول المتحكمة في المعرفة.

إن الحزب الوطني يدرك أن مصر تواجه فجوة نسبية في المعرفة، وأن التحدي الرئيسي للمجتمع المصري هو تخطي هذه الفجوة. كما يدرك أيضاً أن المعرفة بمفهومها الواسع هي هدف متحرك. وأن حدودها في توسع مستمر، ولا بد من القيام بعمل مترابط ومتكامل في مجالات أربعة متفق عليها عالمياً هي: الحصول على المعرفة ونشرها وتطبيقها وإنتاجها. ومن المسلم به أن المحتوى المعرفي يتقدم بعد فترة زمنية ولا بد من تجديده، ولا يتأتى ذلك إلا في إطار مجتمعي متكامل قوامه الإيمان الحقيقي بأهمية المعرفة، وتكون عناصره خطة قومية فعالة ومشاركة مجتمعية شاملة لضمان تحقيق واستدامة مجتمع المعرفة.

إننا نؤمن أن المعرفة بوصفها ميزة إنسانية، وطريق لتوسيع خيارات المواطنين متصلة بالنمو والعدالة الاجتماعية اتصالاً وثيقاً، بل إن القصور في معارف وقدرات الأفراد يعطل التنمية الإنسانية بمعناها الأوسع في مصر. فالمعرفة تمكن الإنسان وتؤهله للتفكير والتحليل والفهم والربط بين المعطيات المختلفة، وتؤهله لتكوين رأيه المتفرد والتعامل مع المتغيرات، والارتقاء إلى حال أفضل. إن حق الفرد المشروع في الوصول إلى المعرفة، والحصول على الفرصة أهم من حصوله على الدعم أو الهبات لتخطي فجوة الفقر والاحتياج.

إن العلاقة بين المعرفة والتنمية الإنسانية وحقوق المواطن متشابكة وبالغة الأهمية، فهم جميعاً يعززون بعضهم البعض حيث إن قاسمهم المشترك هو الحرية. إن المعرفة والتنمية الإنسانية تخلقان الإمكانية لممارسة الحرية من خلال بناء قدرات المواطنين. وتتضمن حقوق المواطن التي يدعو إليها الحزب في كافة وثائقه حق المواطن في ممارسة حريته المدعومة بالمعرفة.

ثانياً: نظرة الى العالم والوضع الراهن

هناك اتجاه عالمي للاستزادة من المعرفة وتطوير سبل الحصول عليها ونشرها واستخدامها لتطوير المجتمعات وتوجيهها نحو مجتمع المعرفة والإبداع. خاصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وقد أخذت الولايات المتحدة بأسس التكنولوجيا الرقمية كمحرك للتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية. مما أدى إلى نمو الاقتصاد الأمريكي بشكل مضطرد غير مسبوق. وسار الاتحاد الأوروبي على النهج ذاته نحو تحقيق مجتمع المعرفة والاقتصاد الرقمي. وأكدت على ذلك دول آسيوية عديدة منها كوريا. وانضمت لذات الأفكار استراليا التي قدمت برنامجاً شاملاً للتوجه نحو مجتمع المعرفة وبرنامجاً متكاملًا لقياس التقدم في هذا التوجه. كما خطت دول شرق أوسطية عدة خطوات في هذا المجال.

وقد ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لدول أوروبا على تحليل أسباب اختلاف درجات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء. وأكدت على أهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحقيق التقدم الاقتصادي. وفي تقاريرها المتتالية حددت المنظمة محاور متعددة لمجتمع المعرفة تضمنت:

- تحقيق مناخ اقتصادي منفتح ومستقر بأسواق تعمل بفعالية.
- نشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- دعم الابتكار والإبداع.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- كما أعدت دول منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي مشروعاً مماثلاً للتوجه نحو مجتمع المعرفة في خمسة محاور:
- التطوير التكنولوجي.
- إيجاد نظام قومي فعال يشجع الابتكار.
- تفعيل جهود التنمية البشرية والتي تضمن ارتفاع مستوى التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة.
- تشييد بنية تحتية فعالة لتكنولوجيا

المعلومات.

- خلق مناخ أعمال مساند للعمل الحر.

وفي نفس هذا النسق فقد حددت استراليا خمسة محاور للتوجه نحو مجتمع المعرفة كاستراتيجية للأخذ بالابتكار والإبداع لتحقيق التنافس الدولي والرخاء الاقتصادي والاجتماعي تضمنت:

- دعم الابتكار والإقدام والعمل الحر.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- نشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- توفير المناخ المساند للمعرفة.
- قياس أثر التوجه نحو المعرفة على الاقتصاد والمجتمع.

وعلى الصعيد العربي فقد اعتمد مجلس الوزراء العربي للاتصالات والمعلومات إطاراً لخطة العمل المشترك "نحو مجتمع معلومات عربي" في يونيو ٢٠٠٣. وكانت أهم محاور هذه الخطة ما يلي:

- خلق القناعة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.
- خلق بيئة مواتية سريعة الاستجابة.
- تطوير السياسات والتشريعات.
- التخطيط للاندماج والتكامل الإقليمي بين دول العالم العربي.
- النفاذ الشامل للمعلومات والمعرفة وتنمية الموارد البشرية.
- المحافظة على تراث المعلومات ودعم المحتوى المتنوع ثقافياً والمتعدد لغوياً.
- إزكاء روح البحث والتطوير.
- خدمة المواطنين ونشر الحكومة الإلكترونية.
- تنمية المعاملات التجارية في مجتمع المعلومات.
- التعاون والتمويل المشترك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثاً: نقاط القوة والتحديات

إن لمصر ريادة تاريخية في نشر المعرفة في المنطقة. ونجاحها في تحقيق مجتمع

المعرفة سبب تحقيق طفرة تنموية وحياة أفضل لمواطنيها ويحسن من قدرتها التنافسية الإقليمية والعالمية على مختلف المستويات. وقد حققت مصر الكثير في هذا المجال. ولكن يبقى دائماً الأكثر الذي نطمح إليه لتنبؤاً بمصر مكانة إقليمية وعالمية كمجتمع معرفي ينشر الفكر والحضارة لمن حوله. كما ظلت مصر عبر التاريخ.

١. نقاط القوة:

إن نقاط القوة التي تساند جهود مصر للتوجه نحو مجتمع المعرفة متعددة. ويأتي في مقدمة هذه النقاط توافر المناخ الديمقراطي والرغبة الجادة في مواجهة التحديات وإحداث التغيير والإيمان التام بأهمية المعرفة في تقدم الشعوب. كما أن لمصر توزيعاً سكانياً يمثل فيه الشباب الغالبية المطلقة. وهي بلا شك ثروة مستقبلية إذا ما تمت رعايتها بتعليم متطور. وتم إثراءها بالثقافة والقدرة التنافسية.

ويدعم هذا التوجه أيضاً توافر ثروة بشرية من العلماء المرموقين والمبدعين داخل مصر وخارجها تملك القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

ويعزز نقاط القوة لمصر إرادة سياسية جادة للإسراع بتنمية صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع في الاستثمارات لدمج هذه التكنولوجيا في التعليم قبل الجامعي والعالي. ووجود شبكة اتصالات رقمية فائقة السرعة تربط جميع مدن مصر وترتبط بالشبكة الدولية بما يحقق

الانطلاق إلى آفاق عالمية. وكذلك تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتي صار لمصر فيها قمران للبث التلفزيوني يوفران قنوات بث تصل إلى أي مكان على أرض مصر أو في المنطقة العربية.

وقد أعلنت الحكومة المصرية مبادرات متعددة نحو مجتمع المعلومات المصري لبناء وتنمية مجتمع معلوماتي طموح وإنشاء صناعة قوية موجهة للتصدير. وتعتمد محاور بناء مجتمع المعلومات المصري على:

- الاستعداد الرقمي.
- الحكومة الإلكترونية.
- التجارة الإلكترونية.
- التعلم الإلكتروني.
- الخدمات الإلكترونية لقطاع الصحة.



- التوثيق الإلكتروني للتراث الحضاري.
- تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التطوير في مجال الاتصالات نحو بناء مجتمع المعلومات المصري جعل مصر تتبوأ مركزاً متقدماً بين دول العالم في تقارير التنافسية العالمية وبالذات في محور تطوير الاتصالات.

ومن ضمن الركائز القائمة لمجتمع المعرفة في مصر إلزام مصر التشريعي باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية. بالإضافة إلى التاريخ الثقافي المتراكم في وجدان المجتمع المصري على مر العصور والاهتمام المتزايد للمجتمع المدني بقضايا التعلم والمعرفة.

ويتوج هذه النقاط جميعاً المكانة الدولية المرموقة لمصر ومشاركتها في العديد من الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية وريادتها النسبية على الصعيد الإقليمي مما يتيح لها فرص تصدير منتجاتها المعرفية ودعم النمو الاقتصادي.

٢. التحديات:

إن نقاط القوة التي تدعم جهود مصر لتحقيق مجتمع المعرفة يقابلها الكثير من التحديات التي علينا أن ندركها ونعيها ونعمل على مواجهتها بموضوعية. ويأتي في مقدمة هذه التحديات حتمية تطوير نظام التعليم على كافة مستوياته. وقد أولت حكومات الحزب الوطني الديمقراطي المتعاقبة قضية التعليم اهتماماً خاصاً أثمر في تحقيق طفرة هائلة في البنية الأساسية لمؤسسات التعليم. واستيعاب عدد متضاعف من الطلبة وتوفير فرص متكافئة في التعليم لكل مواطن. وتعيين وتدريب أعداداً هائلة من المعلمين وأعضاء هيئة التدريس. والبدء في توفير التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية والتوسع في التعليم العالي. وبذل جهود كبيرة في تطوير المناهج والبرامج. وعقد المؤتمرات السياسية

والأكاديمية لتوسيع قاعدة المشاركة في صنع التطوير المطلوب.

إلا أننا لا بد أن نعترف أن منتج التعليم النهائي مازال يحتاج إلى قدر أكبر من الجودة. وأن نبض المجتمع يتجه نحو الرغبة في الإصلاح والتطوير وهو ما يتبناه الحزب الوطني. إن تحدي تطوير التعليم في مصر هو أكبر التحديات أمام التوجه نحو مجتمع المعرفة بشكله الواسع. لأن منتج التعليم هو البشر القادر على الإبداع والابتكار والإنتاج والمنافسة العالمية. وتحقيق أحلام المجتمع. إننا لا يجب أن نخلط بين الإنجاز الذي تم ويتم في التعليم وبين آفاق الجودة والكفاءة المطلوب الوصول إليها. والتي هي حق لكل شباب مصر. وهذا كله يتطلب حشداً لجميع الطاقات المجتمعية كي نرتقي بذخيرتنا الرئيسية في هذا التحدي. وهي الإنسان المصري. لا فرق بين الأطفال والشباب والشيوخ. ذكوراً أو إناثاً. ذوي احتياجات خاصة أو متميزين. لأنهم جميعاً عدة هذا الوطن في المنافسة الدولية. ودعائم المجتمع الرئيسية للتوجه نحو مجتمع المعرفة. تحقيقاً للأمل ووصولاً للهدف.

ويأتي عدم الاتساق بين مخرجات نظام التعليم من جهة واحتياجات سوق العمل والتنمية من جهة أخرى في مقدمة التحديات المطروحة أمامنا. حيث يؤدي إلى إنعزال المجتمع عن التطبيقات والاستخدامات الحديثة للمعرفة والمعلومات في وقت أصبح فيه الإسراع في اكتساب المعرفة واستخدامها ونشرها شروطاً أساسية لإحراز أي تقدم.

كذلك فإن ضعف المشاركة المجتمعية وعدم وضوح أثرها في صنع القرار وفي إدارة العملية التعليمية والرقابة عليها يلقي بظلال تحدي آخر هام. حيث لا يمكن نجاح التنمية دون مشاركة فعالة ودور مؤثر للمواطنين. أفراداً ومجموعات.

إن ضعف ارتباط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأهداف التنمية وجهات الإنتاج يشكل تحدياً آخر يجب أن يوضع في الحسبان

عند وضع أي سياسة لتحقيق مجتمع المعرفة. ويضاف إلى ذلك أن التواصل العلمي والمشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية والأنشطة البحثية الدولية لا يتسق كماً وكيفاً مع الهدف المنشود. كما يرتبط بذلك أيضاً ضعف ثقافة البحث العلمي وتطبيقاته عموماً في المدرسة والجامعة والمجتمع ككل. والاحتياج لموانمة المناخ العام بشكل أكبر للابداع والابتكار والتفكير العلمي واحترام الملكية الفكرية.

وفي النهاية، فإن عدم مواكبة العديد من التشريعات الحالية لسياسات التطوير ولأنماط التعليم المستحدثة ووجود فجوة تمويلية بين ما هو متاح لدعم التعليم وبين المتطلبات المنشودة للمجتمع المعرفي. واقتصار تمويل التعليم على موازنة الدولة كلها قضايا لا بد من حلها حتى يمكن تحقيق الانطلاقة المنشودة نحو مجتمع المعرفة.



رابعاً: سياسة الحزب الوطني في التوجه نحو مجتمع المعرفة يتبنى الحزب سياسة تعتمد على خمسة توجهات متكامل وتترابط فيما بينها لتحقيق مجتمع المعرفة وهي:

1. التأكيد على التنمية البشرية وأولوية تطوير التعليم.
2. تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير البنية الأساسية التكنولوجية.
3. تطوير استراتيجيات البحث العلمي والتطوير.
4. دعم العمل الحر والمبادرة والابتكار.
5. توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة.

1. التأكيد على التنمية البشرية وأولوية تطوير التعليم: إن ضعف القدرات البشرية نقيض للتنمية، فهو أشد وطأة وأكثر تأثيراً على كل مناحي الحياة، لأنه يحد من قدرات المواطنين والمجتمع ككل على الاستخدام الأفضل لمواردهم الإنسانية والمادية على حد سواء. وحتى نستطيع مصر النهوض بمواردها البشرية لتحقيق التنمية الشاملة وصولاً لمجتمع المعرفة، يضع الحزب الوطني رؤية متكاملة وسياسات محددة تتوافق مع الرؤى العالمية لتحقيق ذلك، وتشتمل أساساً على:

- أ. تطوير التعليم قبل الجامعي والعالي.
ب. ربط التعليم بسوق العمل.
ج. التدريب والتعلم مدى الحياة.
د. محو الأمية خلال سنوات محددة.
هـ. تمكين المرأة في المجتمع.

التعليمية. وهو أمر محمود ما كان يمكن الانتقال إلى مرحلة جديدة للتطوير في التعليم دون تحقيقه. ويتبنى الحزب توجه نحو الارتقاء بجودة التعليم. كأولوية هامة لبناء القدرات البشرية للمواطن المصري، والتغلب على تحدي تناقص جودة المنتج النهائي للتعليم. وفي هذا الإطار يطرح الحزب الوطني سياسات محددة لتحقيق ذلك منها:

- إنشاء هيئة للاعتماد وضمان جودة التعليم والرقابة عليه. تكون رسالتها ضمان الجودة والتطوير المستمر وتحقيق كفاءة الأداء لمؤسسات التعليم في مصر ونظمها وبرامجها طبقاً لرسالتها وأهدافها والمعايير القومية للتعليم، واكتساب ثقة المجتمع في مخرجاتها اعتماداً على كفاءات بشرية متميزة. وآليات قياس معترف بها عالمياً في إطار من الاستقلالية عن الوزارات المعنية والحيادية والشفافية.

- وضع معايير قومية للتعليم في مصر. ومراجعتها بشكل مؤسسي منتظم وارتباطها بالمعايير العالمية.

- تطوير أسلوب وضع البرامج والمناهج التعليمية ومفارقتها بمثيلاتها العالمية.

- تطوير منظومة التقويم التربوي لتعكس الفكر الجديد في التعليم، والتوجه نحو مجتمع المعرفة كأداة للتنمية والتطوير.

- الاهتمام بالمعلم. محور التجديد والتطوير. حيث إن السياسات المطروحة تضيء على دور المعلم أهمية متزايدة وشأناً أكبر. فهي تنطوي على تغيير جوهري في أدوار المعلم الوظيفية، يتحول معها من المصدر الوحيد للمعرفة إلى مرشد لمصادر المعرفة المتعددة، ومنسق لعمليات التعلم، وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم وميوله. وتؤكد سياسات الحزب الوطني على ضرورة تطوير وسائل إعداد المعلم، وتدريبه، وتحسين البنية المهنية للتعليم من خلال إنشاء وتدعيم الروابط والجمعيات المهنية التي تعني بجودة التعليم من خلال المعلم. وتؤسس أخلاقيات المهنة معه وبه.

أ. تطوير التعليم قبل الجامعي والعالي
إن سياسة الحزب الوطني في تطوير التعليم، في كافة مراحله ومختلف أشكاله قد تبلورت في وثيقة رؤية الحزب لتطوير التعليم التي نوقشت في مؤتمره الثامن في سبتمبر ٢٠٠٢، وفي وثائق السياسات التي يعلنها الحزب في مؤتمره السنوي الأول هذا العام سبتمبر ٢٠٠٢. إن التوجه نحو مجتمع المعرفة، يعتمد بشكل أساسي علي تطوير التعليم، الذي يعتبر العمود الفقري لهذا التوجه. إن بناء القدرة البشرية، من خلال التعليم هو وسيلة المجتمع لاكتساب المعرفة وتطبيقها ونشرها ومن ثم إنتاجها. وتغطي سياسات الحزب الوطني في تطوير التعليم التالي:-

• توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية
يؤمن الحزب أن المشاركة المجتمعية أساس حيوي لممارسة الديمقراطية في التعليم كأسلوب حياة من خلال التوجه نحو قدر أكبر من اللامركزية وتمكين الإدارة المحلية، ودور أكبر للأسرة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم. ويتطلب التطوير في هذا المجال إدارة تربوية قادرة على عملية التجديد وإفساح قدر واسع من الحرية والمشاركة وتوسيع سلطات الإدارة المحلية. ولا يتم ذلك إلا ببناء قدرات البشر بالتدريب والتأهيل والتمكين ببناء معرفي يتضمن روح العمل المشترك، والقدرة على ربط التعليم بالمجتمع، وتعميق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة.

• تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم
حيث اقترن التوسع في التعليم عبر سنوات متعددة بالتركيز على مدخلات العملية

- تنمية أداء أعضاء هيئة التدريس والاهتمام بهم وإتاحة الفرصة لهم للتدريب والمشاركة في المؤتمرات العلمية وزيادة البعثات الخارجية .
- إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي القائمة بما يؤدي لتفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي والنحول نحو أنماط مواكبة لحجم المعرفة العالمي واحتياجات التنمية بالتعاون مع مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني وقطاع الأعمال.
- التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في برامج ومناهج التعليم والإدارة المدرسية والجامعية.

- زيادة التمويل الحكومي للعملية التعليمية والسماح بتمويل التعليم بأساليب جديدة غير نمطية، و التأكيد على المشاركة المجتمعية وحسن إدارة المتاح من موارد مؤسسات التعليم واستنباط وسائل تعليمية متجددة كالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتوسع في الانتساب الموجه في الجامعات.



• الاهتمام بالطفولة المبكرة والتعليم قبل المدرسة

تؤكد البحوث العلمية على الأهمية القصوى لسنوات الطفولة المبكرة في تشكيل العقل والوجدان البشري وتحديد إمكاناتهم في المستقبل. وي طرح الحزب سياسته في هذه المرحلة من خلال خمسة توجهات رئيسية هي:-

أولاً: إعداد ونشر برنامج واسع الانتشار لتعليم وتثقيف الوالدين. والقائمين على رعاية الأطفال في هذه المرحلة السنية المبكرة وقبل التحاقهم بالتعليم النظامي.

ثانياً: ضمان الدولة، بمساعدة المجتمع المدني ومن خلال مشاركة فعالة من أفراد المجتمع كله، ألا يحرم طفل من فرصته في الرعاية المبكرة بسبب محدودية دخل أسرته. وفي هذا الصدد يدعو الحزب إلى:-
دعوة المجتمع والتجمعات الأهلية لإنشاء مدراس رياض الأطفال في اطار غير هادف للربح ولكن يسمح باسترداد الجزء الأكبر من التكلفة.
- اعتماد مفهوم إيجابي جديد للمساعدة الاجتماعية أو الدعم، الذي يجب أن يتغير من مجرد ضمان الحصول على الخبز وأساسيات الطعام ليعكس أن أمان الفرد والمجتمع على السواء هو تأمين الفرصة للرعاية والتنمية المتكاملة في سن الطفولة المبكرة.

- إنشاء مراكز للطفولة المبكرة في المؤسسات العامة والخاصة.



ثالثاً: تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مدارس رياض الأطفال والاستثمار فيها.
رابعاً: الاهتمام بالمدرسين المتخصصين في مرحلة رياض الأطفال.
خامساً: الاهتمام بالدور الحاسم الذي تقوم به وسائل الإعلام الحديثة واسعة الانتشار في تشكيل عقول الأطفال ووجدانهم.

• تشجيع الالتحاق بالتعليم ومنع التسرب

التعليم قبل الجامعي:

إن توجه الحزب هو استيعاب كل طفل يصل إلى سن القبول في النظام التعليمي، وبالقرب من موطنه، وإعطاء الأولوية لإنشاء المدارس الابتدائية والإعدادية في المناطق المحرومة. ويؤكد الحزب والحكومة على ضرورة استكمال البنية الأساسية للتعليم قبل الجامعي بنهاية عام ٢٠١٢ على الأكثر. وتوفر الموارد المالية لذلك. كما يتبنى الحزب السياسات التالية لزيادة الاستيعاب:

- تشجيع وتطوير نظام التعليم التعاوني ليستوعب ١٠٪ على الأقل من الطلاب خلال ١٠ سنوات.

- تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مدارس جديدة متميزة والتوسع في الاستثمار في مجال الإدارة التعليمية وزيادة استيعابه لشريحة أكبر من المجتمع حتى تتوفر الفرصة لشريحة أخرى للتمتع بالمجانبة التي تتيحها الدولة ضمن مسئوليتها الاجتماعية المتفق عليها. لكن بجودة أعلى وقدرة استيعاب أكبر في فصول أقل كثافة.

- مضاعفة عدد المدارس التجريبية كمدراس لغات حكومية.

- التوسع في إنشاء المدارس القومية بخطة تسمح بانتشارها جغرافياً.

- تحديد وتطوير عدد من المدارس الفنية في كل محافظة على أساس احتياجات السوق.

- إيقاف التسرب من التعليم من خلال:
• ربط مكافآت المعلمين وموازنات الإدارات

التعليمية باستمرار التلاميذ في المدرسة وعدم تسربهم.

• التوسع في الوجبات المدرسية ذات القيمة الغذائية في المرحلة الابتدائية.

• التوسع في نظام مدارس الفصل الواحد للناث في المناطق النائية.

التعليم الجامعي:

إن سياسة الحزب الوطني هي التوسع في فرص التعليم العالي وإتاحتها للشباب لاستيعاب ٥٠٪ على الأقل من المرحلة العمرية المؤهلة للتعليم العالي. لذلك فإن الحزب يؤكد أهمية تيسير الحصول على التعليم العالي للشباب مصر من خلال:

- إنشاء جامعات جديدة في محافظات مصر المختلفة طالما توافرت الشروط الواجبة لاعتمادها وضمان جودة أدائها. وذلك من خلال: جهود الحكومة. جهود القطاع الأهلي غير الهادف للربح وحده أو بالمشاركة مع الحكومة. وجهود القطاع الخاص.

- إنشاء نظم لأقراض الطلبة وتمويل التعليم بأشكال مبتكرة حتى يتمكن الشباب من استكمال تعليمهم.

• رعاية الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة الموهبة هي استعداد للتميز والابداع في مجال أو أكثر من مجالات النشاط الانساني. وليس التفوق في الدراسة إلا أحد هذه المجالات. وليس هناك طفلاً غير موهوب في مجال ما، بما في ذلك الأطفال أصحاب التحديات المختلفة. إن توجه مجتمع المعرفة هو إثراء التجربة الحسية والوجدانية للأطفال جميعاً من خلال بيئة عائلية ومدرسية تساعد على النمو السوي للذات وبزوغ المواهب. ويتبنى الحزب سياسات محددة لتحقيق هذا الفكر تتمثل في:

- دمج الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة مع زملائهم في فصول دراسية مشتركة بحيث تعكس البيئة الواقعية التي يعيشون فيها خارج المدرسة والتي لا تقوم على الفصل. وبحيث تتيح فرصة للتعليم وصفل الخبرات



- الحياتية للجميع.
- الحد من متوسط عدد الطلبة في الفصل الواحد لتمكين المعلم من التعامل مع احتياجات كل طالب على حدة. واكتشاف ورعاية الموهوبين واستيفاء الاحتياجات الدراسية والنفسية لذوي الاحتياجات الخاصة.
 - تدريب المعلمين على سبل اكتشاف ورعاية الموهبة وسبل التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيع تقديمهم الدراسي.
 - تطوير المناهج لتساعد على الابداع والابتكار واكتشاف الموهبة وتنمية مهارات التفكير والتحليل.
 - الاهتمام بالمناهج الموازية والأنشطة الطلابية المتعددة الجوانب لتنمية المواهب المختلفة للطلبة.
 - مراجعة نظم التقويم التربوي لتقيس المواهب والاستعدادات المختلفة للطلبة بحيث يمكن نميتها.



ب. ربط التعليم بسوق العمل

يعتمد مجتمع المعرفة على القدرة على الحصول عليها واستخدامها ونشرها وانتاجها. ومن ثم فإن استخدام المعرفة جزء لا يتجزأ من قوام هذا المجتمع. ولا يستقيم المجتمع ولا تحقق له المكانة المطلوبة بدون استخدام المعرفة. ومن هنا جاء تأكيد الحزب الوطني على ضرورة عبور الفجوة بين المعرفة التي يحصل عليها الطالب في مؤسسات التعليم. واستخدامات المعرفة التي يتطلبها سوق العمل. حتى يتنامى ويحقق التقدم المنشود. وتتلخص

- السياسات الأساسية للحزب في هذا المجال في الآتي:
- المراجعة المستمرة لرسالات وأهداف المؤسسات التعليمية للتأكد من تضمينها ربط التعليم بسوق العمل.
 - تطوير مناهج وبرامج التعليم لتوفير المعرفة المرتبطة باحتياجات سوق العمل.
 - تطوير نظم التقويم التربوي لقياس المعارف والمهارات المطلوبة لسوق العمل المحلي والعالمي.
 - منح المميزات لقطاع الأعمال لتوفير التدريب للطلبة في مواقع العمل.

خلال توفير فرص عمل وتدريب لمائة ألف خريج يلتزم كل منهم بمحو أمية ٢٠-٢٥ مواطن في العام الواحد.

هـ. تمكين المرأة في المجتمع

المرأة نصف المجتمع ، ولا يمكن أن ينمو مجتمع ما أو يخطو لتحقيق توجه يصبو اليه كمجتمع المعرفة ونصف هذا المجتمع لا يشارك مشاركة متكافئة في كافة المجالات. ومن هذا المنطلق يتبنى الحزب السياسات التالية لتمكين المرأة:

- التأكيد على تعليم الفتيات في كافة أنحاء مصر وفي كافة مراحل التعليم والقضاء على ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم.

- نشر ودعم مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد والتي توافق الظروف الخاصة للبنات في المناطق النائية وتقدم لهن التعليم بالقرب من أماكن سكنهن. وتوافق مع احتياجاتهن من حيث المحتوى الدراسي وساعات الدراسة وغيرها. بحيث تشجعهم على استكمال دراستهم.

- تشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم العالي والحصول على أعلى الشهادات وحتى في المجالات التي لم تعد الفتيات على طرقها.

- خلق فرص متكافئة للمرأة في الحصول على العمل والتدريب والتربوي والحصول على الامتيازات المختلفة المرتبطة بعمل ما. وعدم التمييز ضد المرأة في تولي المناصب العليا واتخاذ القرار بناء على الكفاءة وليس النوع.

- تشجيع مشاركة المرأة في العمل الحر ونشر برامج المشاريع الصغيرة وتيسير الحصول على قروض للمرأة.

- تحقيق المشاركة السياسية للمرأة على كافة المستويات.

- التوعية بأهمية دور المرأة كمواطنة مصرية في العملية التنموية ودعم العناصر التي تتيح ممارستها لدورها سواء كانت

ج. التدريب والتعليم مدى الحياة

إن المعرفة كما ذكرت الوثيقة هدف متحرك ومضمونها يتهالك مع الزمن. ولذلك لابد من العمل المستمر للحصول على المعارف الجديدة حتى تستمر التنمية ويزدهر التقدم الذي تحرزه البلاد. ومن هنا جاء تأكيد الحزب الوطني على أهمية التدريب والتعليم مدى الحياة. ويتضمن اتجاه الحزب في هذا المجال العناصر الآتية:

- نشر ثقافة التعلم المستمر مدى الحياة وعدم قصر التعلم على سنوات الدراسة.

- مد صلاحية الشهادات والسماح بالخروج من العملية التعليمية ثم العودة إليها.

- المرونة والتعددية في نظم التعليم مما يتيح للأفراد فرص التعلم المستمر وبما يتوافق مع احتياجاتهم وظروفهم الخاصة.

- التوسع في مراكز وبرامج التعليم والتدريب من خلال الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

د. محو الأمية خلال سنوات محددة

إن رؤية الحزب واضحة حول ضرورة العمل الجاد على وضع استراتيجية فعالة وسياسة طويلة الأجل للقضاء على الأمية وسد منابعها خلال خمس سنوات. ويدعو الحزب إلى حصر مشكلة الأمية بكل أبعادها وترشيد الإنفاق على برامج محو الأمية والإعداد الجيد للعاملين في هذا المجال. وتفعيل دور المنظمات الأهلية. وتوفير مقومات عدم الارتداد. وتقييم البرامج بصفة مستمرة، كما يدعو الحزب إلى:

- تأكيد دور مؤسسات الدولة في إلزام المواطنين فيها بمحو أميتهم.

- توفير الحوافز للتحرر من الأمية.

- تأكيد دور الاعلام في التوعية بأهمية التعليم ومحو الأمية.

- تفعيل دور المحليات وابتكار مداخل جديدة للقضاء على الأمية.

ويتبنى الحزب والحكومة مشروعا للقضاء على أمية ٤ مليون مواطن مدته أربعة سنوات. من

تشريعية، أو اجتماعية أو ثقافية.

٢. تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير البنية الأساسية التكنولوجية

أدركت دول العالم المتقدم أن البنية التكنولوجية القوية والتطوير التكنولوجي هما أساس تقدم المجتمعات وزيادة قدراتها التنافسية وتفوقها في مجالات المعارف والبحوث وغيرها. وقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فهناك الآن ثلاثمائة مليون فرد متصلون بشبكات المعلومات وسيصل العدد في عام ٢٠٠٥ إلى بليون فرد. ولكن تظل هذه الأعداد مركزة في العالم المتقدم، وتقرر الإحصائيات أن فرداً من كل ثلاثة أفراد في الولايات المتحدة يستخدم الإنترنت بينما تصل النسبة في الدول النامية إلى حوالي واحد إلى عشرة آلاف. أما في

مصر فإن عدد مستخدمي الإنترنت يتزايد سنوياً حتى وصل إلى حوالي ٢ مليون مواطن تقريباً.

وقد أدت سهولة الوصول إلى المعلومات من خلال الإنترنت إلى التسابق المعرفي الذي حققه العالم المتقدم والذي تصبو مصر إلى تحقيقه. ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

- إقامة بنية أساسية تكنولوجية ومعلوماتية ممتدة ومتطورة تضمن الاستخدام الأشمل والأمثل لوسائل التكنولوجيا لكل فرد في موقعه.

- نشر استخدام الكمبيوتر

والإنترنت بين الأفراد، ووضع هدف رقمي لعدد المستخدمين وتحقيقه مع دمج استخدام التكنولوجيا في كافة المرافق والخدمات. - سرعة تطبيق الحكومة الإلكترونية التي يجب أن يكون لها أولوية في كافة المجالات. وهو الأمر الذي إن تحقق سيؤدي ليس فقط لدعم مجتمع المعرفة بل إلى تحسين وسرعة وصول الخدمات للمواطنين ورفع كفاءة العمل الحكومي المتصل بالناس مما يحقق رضا المجتمع ويضمن العدالة وتكافؤ الفرص.

إن عامل اللغة بالغ الأهمية حيث تخطى دوره التخاطب بين الأفراد والشعوب إلى التواصل مع الثقافات والتقنيات. وأصبح استخدام التكنولوجيا وشبكات المعلومات مرهوناً باتقان اللغات والقدرة على



تطويعها للنهل من مصادر المعرفة. ويمثل الغياب النسبي للغة العربية في المعلوماتية والتواصل الفاعل مع شبكات المعلومات في مصر والعالم الغربي تحدياً جسيماً يجب تخطيه. إن دعوة الحزب هنا تشمل ثلاثة مداخل هي:

• إتقان اللغة العربية بشكل أفضل من خلال تطوير مناهجها. وأسلوب تقويم الطلبة الدارسين لها. والدخول في تقويم مقارن على مستوى العالم العربي في مستويات سنية محددة.

• إتقان اللغة الانجليزية. وتدريبها ابتداءً من مراحل التعليم الأولى والاهتمام بجودة مناهجها. نظراً لأنها اللغة الرئيسية المستخدمة في شبكات الاتصالات والمعلومات.

• العمل على بناء المكون المعلوماتي في شبكات الاتصالات باللغة العربية مما يستدعي تكريس الجهود لبناء المحتوى التعليمي للمناهج في المدارس والجامعات بما يتناسب مع التطوير التكنولوجي وتطوير طرق التدريس وأساليب التقويم لتلائم المنظومة التكنولوجية.

إن التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية إلكترونياً وتحقيق التواصل الفعال لها مع مثيلاتها في الداخل والخارج يعتبر من عوامل النجاح في نشر ثقافة المعرفة. ولا بد أن يواكب ذلك خفض تكلفة الحصول على التكنولوجيا لزيادة عدد مستخدميها على مستوى الأسر المصرية وزيادة حصة صناعة البرمجيات من الناتج المحلي وتنمية القدرات الوطنية على تصدير التكنولوجيا المعلوماتية.

ويحتاج وجود بنية أساسية تكنولوجية في مصر إلى تبنى برامج تدريبية لتدريب كل المدرسين في التعليم قبل الجامعي خلال عشر سنوات وكل أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي خلال ثلاث سنوات للحصول

على الرخصة الدولية لاستخدام الحاسب أو ما يماثلها. مع اعتبار القدرة على استخدام الكمبيوتر وفقاً للمعايير العالمية شرطاً.

• للتعيين في مهنة التدريس اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

• للتعيين في عضوية هيئات التدريس بالجامعات اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

• للتخرج من كليات التربية ابتداءً من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

• للالتحاق ببعض الجامعات حسب التخصص ابتداءً من ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

إن تطبيق هذه السياسات يحقق لمصر تخطي الفجوة الرقمية ويضمن لها المركز المتميز إقليمياً في مجال التعلم ونشر المعرفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣. تطوير استراتيجيات البحث العلمي والتطوير

يمثل البحث العلمي والتطوير الآلية الفعالة للرفق وركيزة لا غنى عنها لمجتمع المعرفة. والبحث العلمي هو قاطرة دعم جهود التنمية لتطويع الفكر الخلاق الذي يتيح لمصر التواصل مع العالم ومواكبة التطور لتحقيق الأهداف القومية.

وفي مجتمع التوجه نحو المعرفة. فإنه من اللازم تطوير استراتيجية قومية شاملة. تحدد الأولويات وتعمل على زيادة الاستثمارات في مجال البحث والتكنولوجيا. وتشجع قيام المشاريع البحثية المشتركة بين الجهات المتعددة بهدف ربط مخرجات البحث باحتياجات المجتمع والصناعة والتنمية.

إن تحقيق الطفرة المرجوة في البحث العلمي يرتبط بتقييم مخرجات البحث العلمي موضوعياً باستخدام معايير عالمية تعنى بقيمة الرسائل العلمية والبحوث المنشورة والمشروعات التعاقدية وعدد براءات الاختراع والعائد المباشر والعائد الاجتماعي للبحث العلمي وأثره على الإنتاجية. كما أن الاستعانة

بعلماء مصر في الخارج وبالخبراء العالميين في مجال العلوم والتكنولوجيا يسرع بمواكبة مصر لما حققه العالم في هذه المجالات. وفي نفس هذا السياق تبرز أهمية توزيع موازنة البحث العلمي على أسس تنافسية بين مؤسسات البحث والجامعات في إطار البرامج التي تتبناها الدولة مع خضوع هذه المؤسسات لنظم الاعتماد وضمان الجودة والتقييم المستمر. وأنه مما لا شك فيه أن من عوامل نجاح هذا التوجه هو تشجيع القطاعات الإنتاجية على الاستثمار في البحث العلمي والتطوير من خلال منحها حوافز ومزايا وتيسيرات يكفلها القانون والنصوص التشريعية مع المشاركة الفاعلة لممثلي قطاع الإنتاج والخدمات في مجالس أمناء ومجالس إدارة مراكز البحوث والتطوير. وتسويق هذه المراكز لقدراتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية.

وأخيرا فإن تعظيم الاستفادة بالموارد البشرية في مؤسسات البحث العلمي والتطوير عن طريق زيادة البعثات الخارجية وبعثات الإشراف المشترك وإنشاء مراكز التميز العلمي داخل الجامعات وجذب الباحثين للعمل بوحدات البحوث بالقطاعات الإنتاجية يعتبر عنصرا أساسيا في التوجه نحو مجتمع المعرفة.

٤. دعم العمل الحر والمبادرة والابتكار:

يتسم العصر الحالي بالانتمية في كل مناحي الحياة والتطور المتسارع. الذي تمثل فيه روح

الابتكار والحلول غير التقليدية أساسا لمجابهة المشكلات والمتغيرات. كما أصبح العمل الحر والاستقلالية في توفير الخدمات ودعم الأداء الاقتصادي مفتاحا للتعامل مع الأزمات والتنافس الفعال في الأسواق محليا ودوليا. إن دعم العمل الحر وتحقيق المزيد من الابتكار في إطار مجتمع المعرفة، يتطلب تطوير النظام التعليمي ليؤكد على الإبداع والخصوصية الفردية والتعلم الذاتي واكتشاف ورعاية جوانب التميز المختلفة للطلبة وتنمية مهارات كافة الملتحقين بالعملية التعليمية وإنشاء برامج التميز العلمي للطلبة المتفوقين ورعاية الأطفال الموهوبين علميا وثقافيا واجتماعيا.

وحتى يندمج هدف تحقيق نمو إنتاجي متعدد الأشكال والجوانب في نسيج المجتمع. فإن الحزب يؤكد على أهمية المبادرة والإقدام على



٥. توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة
يعتمد النجاح في التوجه الجاد نحو مجتمع المعرفة على القدرة على التطور والتكيف مع المتغيرات المتلاحقة لنواحي الحياة. ولا يمكن تنامي مجتمع المعرفة بدون اقتصاد حر ومنفتح. واحترام للحريات الانسانية. وفاعلية في المشاركة السياسية. وتقدير سليم لدور الثقافة والقيم.

أ. الجوانب الاقتصادية : "اقتصاد منفتح وسوق مستقر"
إننا ندرك تماماً أن قدرات مصر البشرية القائمة والكامنة تمثل مصادر قوة لم يتم الانتفاع بها على نحو كاف. وتعتبر تنمية هذه القدرات واستخدامها أساسية لنمو بقوده القطاع الخاص الوطني، الذي تلقى على كاهله الآن مهمة التنمية الاقتصادية. إن وجود يد عاملة مؤهلة ومدرية مسألة ضرورية لتعزيز القدرة على المنافسة وجذب الاستثمار. وتلبية الاحتياجات المتعددة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي. كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تدعو وثائق الحزب الاقتصادية لتنميته في مصر وجذبه لسوقها لخلق فرص عمل للشباب بشكل في حد ذاته أحد أهم القنوات لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطويرها واكتساب المعرفة وتطبيقاتها. ولا يمكن لهذا النوع من الاستثمار التواجد إلا في بلد يتوفر فيه المزيج السليم من السياسات والخدمات المساندة. والمستخدم للمعرفة واليد العاملة الماهرة والأصول الثابتة والقدرة على المنافسة.

إن الأسواق الحرة والتنافسية توفر آليات فعالة للتبادل الاقتصادي. وتفتح الباب على مصراعيه للابتكار والريادة الاقتصادية لتحقيق ميزة تنافسية في ظل قوانين منظمة. ومن أجل دعم الإبداع والابتكار. يتعين أن تتحرر الأسواق وأن تعمل في مناخ يتسم باستقرار الاقتصاد الكلي وبنظام حوافز متكامل. إن التوجه نحو هذا الهدف يجب أن يكون عن طريق تغيير دور

الحكومة من مشارك في الأسواق إلى حكم بين أطرافها. ولذلك ينبغي أن تسارع الدولة إلى تقوية دورها التنظيمي بما يؤدي إلى منع الممارسات الاحتكارية وتعزيز الانفتاح والمنافسة. كما ينبغي أن تتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بتحديث خدماتها العامة وطرق تأديتها الى الجمهور.

ب. الجوانب السياسية : "مستقبل يبنيه الجميع"

إن الحزب الوطني يؤمن بأن مجتمع المعرفة يصعب اثراؤه بدون حرية للمواطن في الاختيار وبدون مشاركته في اتخاذ القرارات التي تمس حياته اليومية. لذلك فإن إيماننا الراسخ بحتمية التوجه نحو مجتمع المعرفة يتواكب تماماً مع إيماننا بالحرية والديمقراطية. إننا على يقين من أن المعرفة تؤهل المواطن لممارسة حقوقه السياسية بشكل أفضل وتدعم الأمان الاجتماعي للوطن.

إن التنمية البشرية هي تنمية الأفراد ومن أجل الأفراد ومن قبل الأفراد. وإذا كان الأفراد هم محور التنمية فلا بد أن يكون لمشاركتهم دور رئيسي في تحقيقها. والأخذ بالطابع متعدد الأبعاد للتنمية وتعدد الفئات والمصالح في المجتمعات و الكيانات الاقتصادية يحتم تقديم دعم قوي للتعددية والمشاركة المجتمعية والديمقراطية. وينتج عن هذا عدة التزامات يجب استيفاءها:

- تحقيق الاستقلالية والحرية المؤسسية الداعمة للتوجه نحو مجتمع المعرفة.
- تحديث النظم الإدارية وإشراك عناصر متنوعة في الإدارة لزيادة كفاءتها.
- تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة.

ج. الجوانب الثقافية : "ثقافة جودة وانفتاح"
إن الثقافة والقيم هما روح التنمية. وتنعكس ثقافة المجتمع وقيمه على تشكيل آمال الناس ومخاوفهم. وطموحاتهم ومواقفهم. بل على

أفعالهم اليومية . ويتأثر التراكم الثقافي في وجدان الناس، وتتحدد معالم قيمه بالمتاح لدى الشعوب عبر التاريخ من المعرفة. لذلك فإن العلاقة التبادلية بين المعرفة والثقافة والقيم تأثراً وتأثيراً لا بد وأن تنعكس على السياسات التي تنشأ توجيه المجتمع نحو المعرفة. فقد تختلف الثقافة والقيم العربية التقليدية في بعض أوجهها مع ثقافة العالم وقيمته. ومع ازدياد التشابك والتبادل بين الحضارات المختلفة فإننا نرى أن الانفتاح والتواصل قد يكون فرصة لمصر للمساهمة في العولمة والإفادة منها. وللديمقراطية كمنهج حياة دور هام في عملية التوفيق بين الثقافة التقليدية والثقافات والقيم التي نراها جديدة في العالم. ونظراً لأن للأفراد المختلفين، أفضليات مختلفة فقد يرحب البعض بالتأثيرات العالمية وقد يكره البعض الآخر آثارها. إلا أن توجيه المجتمع نحو المعرفة، وليس حجبها عنه .

هو السبيل الحضاري والديمقراطي بل والأوحد لبناء قدرات الأفراد والمجتمع لقبول أو رفض تأثيرات الثقافات العالمية والقدرة على التأثير عليها أيضاً.



ولابد في إطار التوجه نحو مجتمع المعرفة أن نوجه اهتماماً خاصاً لعدد من القيم التي تدفع بالتنمية إلى الأمام، وأن نقود مجتمعنا نحو توجهات تسمح له - من خلال معارفه - بمراجعة بعض قيمه وتأكيد ثقافته وتطويرها، مثل التسامح الإيجابي، واحترام الثقافات الأخرى، ومراعاة حقوق

واحتياجات المرأة والشباب والأطفال وحماية البيئة، ودعم شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الضعفاء، وتقدير المعرفة والتعليم، إننا نؤمن أن المعرفة تتيح للمواطن أن يعيد توجيه حوافزه المجتمعية ويختار بين ثنائيات تمثل الإيجابيات المرجوة في مقابل سلبيات تظهر أحياناً في تصرفات الأفراد نذكر منها:

- المؤسسات في مقابل الفردية.
- الإبداع في مقابل الاتباع.
- التعاقد الاجتماعي في مقابل الولاءات الضيقة.
- الكفاءة في مقابل المحسوبية.
- الحق المتكافئ للمرأة في مقابل الحق الأوحد للرجل.
- الحرية في مقابل القيود.

- المشاركة المجتمعية في مقابل المركزية.
- المسؤولية في مقابل اللامبالاة.
- الالتزام في مقابل التواكل.

خامساً: استشراف المستقبل

لقد أصبح من الواضح أن المستقبل العالمي سيبطل يشهد تزايداً متسارعاً الخطوات في المعلومات والمعرفة وتبايناً وتداخل بين الفروع والمناهل. وتكشف الرؤية المستقبلية أن العديد من المفاهيم التي ظلت راسخة لقرون عدة ستنهاوى مفسحة الطريق لمفاهيم أخرى وأنماط جديدة تتسم بالدينامية وتساق في منظومة المعلوماتية بالغة التشابك. لذا يؤمن الحزب أن الإعداد للمستقبل يبدأ من استشرافه والتعامل مع توجهاته. كما أن العمل في الاستعداد الجاد له يبدأ من الآن كي لا يتباطأ هذا الإعداد مع عجلة التطور فتنتفي فائدته المرجوة.

ويأتي استشراف المستقبل في منظومة الحزب مواكباً للتيارات العالمية والفكرية من ناحية، ومحافظاً على القيم العليا والسلوكيات القويمية وأخلاقيات المواطنة المثلى من ناحية أخرى. ويمثل الحفاظ على التوازن بين هذين الأمرين تحدياً يجب مجابهته ونقطة انطلاق نحو آفاق متصلة من المعرفة والتنمية المستدامة.

إن متطلبات النجاح لتحقيق مجتمع المعرفة ترتبط بقناعه وطنية، وإرادة سياسية، ومشاركة من كل أفراد المجتمع للالتزام بهذا التوجه بنهاية عام ٢٠١٠.

المؤتمر السنوى

الفكر الجديد و حقوق المواطن

سبتمبر ٢٠٠٣



الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg